بسم الله الرحمن الرحيم

# ( الأمّة الواحدة )

١-لابد من قانون. ولابد للقانون من دولة. فلابد من إيجاد دولة عالَمية تكون كل الدول الحالية بالنسبة لها كالولايات داخل الدول الحالية بالنسبة للحكومة العليا لها.

أما قولنا {لابد من قانون} فإن الإنسان الفرد يحتاج إلى أحكام لتنظيم حياته هذا ولو كان يعيش منفرداً ونوازعه المختلفة وحاجته إلى الانتظام المعيشي تفرض عليه بالضرورة وضع أحكام عملية منتظمة يسير عليها ولا يوجد إنسان إلا وله شيء من هذه الأحكام من أبسط الأمور إلى أعقدها، كأن يكون له أنواع معينة من الأطعمة وأوقات للأكل وكيفية غسل جسمه ومتى ينام ويستيقظ ونحو ذلك ولا يخلو إنسان بشكل عام من مثل هذه. هذا بالنسبة للفرد. فمن باب أولى أن يكون لمجموعة الأفراد نوع من الأحكام لتنتظم معيشتهم وتُحَلّ على أساسها خلافاتهم التي لابد وأن تحدث لا محالة ولو كانا من الأحباب والأصدقاء والأقارب بالدم وبالفهم. لذلك لا تخلو دولة حالية من قانون. لا حاجة لمزيد من التنبيه على ضرورة القانون فهو أمر مفروغ منه وكل الدول الحالية مبنية على هذا، ولا توجد لا دولة ولا ولاية ولا مؤسسة

ولا شركة ولا حتى عائلة إلا ولها نوع من القانون تسير عليه وتفصل الخلافات بناء عليه. ومقالتنا هذه عن الواقع وليست فلسفةً تجريدية غير عملية فإن توحيد العالَم قصد واقعي مبني على الوضع السياسي للبشرية كما هو وليس كما يشتهي البعض أن يكون بغير واقعية.

وأما قولنا {لابد للقانون من دولة} فإن القاعدة إن لم تكن إلزامية لم تكن قانوناً بالمعنى الذي نشير إليه هنا، بل لابد من أن تكون إلزامية في نهاية التحليل حتى يصح السير عليها وفصل الخلافات بها، فإن الأطراف المتنازعة أو الأفراد إذا تمسّك كل واحد برأيه ومُراده حتى بعد التشاور والتداول فلابد من واحد من أمرين، إما الانفصال وإما وجود سلطة أعلى من الاثنين لحلّ النزاع وتوجيه الأمر، والدول الحالية وما فيها من مؤسسات تجمع الأفراد في نظام وهيكل أمري واحد كلها مبنية على الاحتمال الثاني وهو وضع سلطة أعلى ذات قرار نهائي وهي الدولة بالنسبة للأنظمة العالمية. إلزام الدولة يكون بقدرتها على ارتكاب العنف ضدّ الأفراد الذين لا يلتزمون بالقرار النهائي، كأخذ مال شخص كغرامة أو تصرّف في جسمه أو حتى إنهاء حياته. فالدولة هي الكيان الذي يملك حق التصرف جبراً بنفوس وأموال الناس. ومن هنا تختلف الدول بحسب مصدر سلطتها لارتكاب مثل هذه التصرفات الجبرية، فإن كان من الناس عموماً بالاختيار فهي الديمقراطية وإن كان بتسلّط عصابة خاصة

بالإجبار فهي الديكتاتورية، ثم توجد أصناف ما بين ذلك وتقسيمات ليس هذا محلّ بسطها والمهم أن بقية الأقسام تتبع هذين القسمين. وعلى الوجهين، القانون يحتاج إلى دولة، يعني حتى لو كانت دولة جبرية ديكتاتورية أو كانت دولة اختيارية ديمقراطية.

وأما قولنا {لابد من إيجاد دولة عالمية} فالناس اليوم عددهم تقريباً ٨ مليار. تجمّعوا في ١٩٥ دولة. إذن تم إلغاء فردية مليارات من الناس لصالح تكوين ١٩٥ دولة، فهذا بحد ذاته تطور كبير للإنسانية في اتجاه السلام والانتظام في المعاش، بغض النظر عن أحوال كل دولة داخلها والمشاكل ما بين الدول. لكن لابد من مزيد من التقدّم حتى تتحوّل هذه الـ ١٩٥ دولة إلى دولة واحدة. تحويل ٨ مليار فرد إلى ١٩٥ دولة هو بحد ذاته أمر عجيب وغريب، بالرغم من أن كل دولة تتكوّن من ولايات ومناطق وبلدات وقرى وغير ذلك من التنظيمات الأصغر. فمثلاً، أمريكا دولة واحدة، لكن داخل هذه الدولة توجد ٥٠ ولاية، وداخل هذه الولايات يوجد أكثر من ٣ آلاف مقاطعة، وهكذا كل مقاطعة من هذه تنقسم إلى بلدات وهلمّ جرّاً. ونفس الأمر تجده في كل دولة من الـ١٩٥. الأصل في نشوء الدول هو التجمعات الصغيرة، يعني العائلة. ثم من العوائل القرى والبلدات، ثم تجمّع البلدات يجعلها مقاطعة، والمقاطعات تصبح ولاية، والولايات تصبح دولة واحدة ذات نظام

واحد شامل للجميع. طبعاً تختلف الدول في هذه التقسيمات ونوعية العلاقة مبين الأجزاء والكلّ، لكن الفكرة العامّة واحدة. ما نقترحه هنا هو أن تصبح الدولة الحالية هي أجزاء من نظام دولة واحدة عالمية هي الكل الذي يجمعها، كما تجمع الدولة الحالية ولايات كثيرة. فليس الأمر بمستحيل ولا غريب، كما أن جمع أكثر من ٣ آلاف مقاطعة في أمريكا إلى دولة واحدة، أو جميع آلاف من البلدات والقرى في الدول الأخرى إلى دولة واحدة، ليس غريباً ولا مستحيلاً ولا مكروهاً للنفس الإنسانية والتقدّم نحو النظام الجامع. فهذا من حيث الإمكان الواقعي لإنشاء نظام عالمي ودولة تلمّ شمل الدول كلها. وأما من حيث فائدة ذلك فهي نفس الفوائد التي تقول بها كل دولة حالية لإقناع الناس أو تبرير عملها بجمع الأفراد في عوائل والعوائل في بلدات والبلدات في مقاطعات وهكذا، بل هي بالنسبة للدول أشدّ وأكبر، لأن قوة الدولة الحالية أكبر من قوّة أي ولاية فيها كما أن قوة أي ولاية أكبر من قوة أي مقاطعة خاصة وهكذا نزولاً إلى الفرد، ومن هنا إذا تنازع فرد مع فرد فهي جريمة صغيرة لكن إذا تنازعت دولة مع دولة فهي حرب دموية كبرى وإذا تحالفت دول وتحارب مع دول أخرى متحالفة كانت حرباً عالمية كما حصل في القرن الماضي. ولا يغني شيئاً تنظيم ضعيف مثل الأمم المتحدة، وهذا معلوم للجميع، فهو غير إلزامي ومشكلته تشبه مشكلة الاتحاد الكونفدرالي في أمريكا قبل

الاتحاد الفدرالي بل أشدّ، وكذلك مثل مشكلة الاتحاد الأوروبي الذي لم يصنع حكومة واحدة تجمع أوروبا كلها، بل ويشبه اتحاد بعض عصابات المخدرات الذي هو اتحاد جزئي وضعيف أو اتفاق طوعي يشبه الأناركية الفوضوية بالنسبة للأفراد والجماعات داخل الأرض الواحدة فكما أن الدول الحالية مقتنعة بأن جمع الولايات المختلفة فيها ينبغي أن يكون باتحاد حقيقي قوي ولم تقنع بمجرد الاتفاق أو الاتحاد الضعيف، فكذلك ينبغي أن يكون الأمر على مستوى العالَم بدولة واحدة ذات اتحاد فيدرالي يجمع الدول كلها ويجعلها كالولايات للدولة الواحدة. السلام والانتظام من أهمّ فوائد ذلك. وفائدة أخرى عظيمة هي أن تصبح هوية الإنسان ليست قومية لكن إنسانية، فالآن الناس يعرّفون أنفسهم بحسب قومياتهم فهذا أمريكي وذاك مكسيكي وثالث مصري ورابع روسي، هذا بالرغم من أنهم بعد ذلك يعرّفون أنفسهم بهويات جزئية بحسب مناطقهم وعوائلهم لكنهم في نهاية المطاف يشعرون بأن الهوية الأمريكية أو المكسيكية أو المصرية أو الروسية تجمع وتوحد تلك الاختلافات وتربط بين أطياف الأمّة في اسم واحد هو "أمريكي" للأمريكان من جميع الولايات و"مصري" للمصريين من جميع الجهات. وإلى هنا توقف تقدّم البشرية، ولابد من دفعه لصنع هوية جامعة أعلى واسم رابط بين كل الناس، ولن يكون ذلك إلا بنفس ما هو عليه الوضع الآن أي بصنع دولة

أعلى من جميع الدول وتكون دولة إنسانية ولا اسم لها غير ذلك لأنه لا يمكن الجمع بين مختلف الناس في مشارق الأرض ومغاربها إلا باسم جنس الإنسانية. وهنا نكون قد وصلنا إلى ما كان ينبغي علينا أن لا نفارقه أصلاً، وهو التعيّن والتماهي في الهوية الإنسانية لا غير، لأنه في نهاية المطاف كل واحد فينا إنسان وهذه الألقاب الأخرى مزيفة ومخترعة اختراعاً قبيحاً ولا تدلّ على حقيقة نافعة، بينما الإنسانية هي الهوية الوحيدة الحقيقية لكل الناس، وهذا بديهي وعلمي وفيه نفع سياسي معاً. بالتالي، تقدّم الناس من العصبية إلى القومية لابد أن ينتهي إلى تقدّم الناس من القومية إلى الإنسانية. وكما أن الاتحاد السياسي هو الذي ثبّت العصبية في الجماعات، والاتحاد السياسي الأكبر هو الذي ثبّت القومية في العصابات، فكذلك الاتحاد السياسي الأعظم هو الذي سيثبّت الإنسانية في ما بين مختلف الدويلات.

٢- كل حدود الدول الحالية عنيفة واعتباطية وسيئة للإنسانية.

هذا أمر معلوم بالنظر في تاريخ كل دولة وواقع الدول اليوم. فلا توجد دولة رسمت حدودها إلا بالعنف والتوسع وتدافع عليه بالعنف ولا يزال يوجد نزاع على الحدود وسوء جوار في مناطق متعددة. وهذا يعني أنه إن اضطرّ سعاة الدولة العالمية الإنسانية إلى استخدام العنف للجمع بين الدول في دولة

واحدة، فهذا لن يكون إلا مثل ما قام به مؤسسو هذه الدول الحالية لتأسيس دولتهم والجمع بين الناس فيها ورسم حدّهم الفاصل لهم عن مَن حولهم، وما قام على شيء تغيّر بمثله.

ثم هي حدود اعتباطية. لا عقل فيها ولا حكمة ولا إرادة غير اللهم قدرة أصحاب الدولة على إجبار مَن تحتهم على الخضوع لهم أو قبولهم بالإقناع وهو الأندر مع إجبار غيرهم على التوقف عند حدودهم والاعتراف بهم. فالأمر كله قائم أساساً على القوة العنيفة، والاعتباطية مرتبطة بكل ما قام على القوة فقط. وبناء على ذلك، لا توجد أي حجّة لأصحاب أي دولة رافضة للانضمام إلى الدولة الإنسانية العالمية من حيث قولهم بأن حدودهم يجب احترامها أو هي مقدّسة بشكل ما. الذي جعل الجزيرة العربية تنقسم تحت الدولة الحالية إلى ١٣ منطقة، هو الذي يمكن أن يجعل هذه الدولة كلها لتصبح "منطقة" في الدولة العالمية الجديدة. ونادراً ما يوجد أي تبرير معقول لتقسيم الدول إلى مناطق وهذه إلى محافظات وهكذا. وبالتأكيد لا يوجد بالنسبة للدولة بشكل عام. فيجب أن يزول كل احترام وهيبة أمام حدود الدول الحالية ولابد من اعتبارها كما هي في الواقع أي اعتباطية وتنظيمية إجرائية بحتة يمكن بل يتعيّن إيجاد ما هو أحسن منها.

وأما كونها حدود سيئة للإنسانية، فلما بيّناه من قبل من أنها تشيع القومية والعصبية بين الدول، وتمنع التنظيم الشامل للناس في نظام واحد بهوية إنسانية فتمنع الارتباط والشعور بالوحدة العامّة الشاملة لكل الناس، بالإضافة إلى أنها تبرر وجود دول جبرية وديكتاتورية وتحتج لنفسها بأنها لها خصوصية وامتياز وتاريخ وشعب مخصوص لا ينفع معه إلا مثل هذا أو هو يريد هذا وهذا زور طبعاً، كذلك تصبح إمكانية الحروب بين الدول أكبر والجرائم أفظع والقدرة على الحل السلمي أقل والتطور الجماعي والتعاون على أساس الهوية المشتركة أندر أو هو معدوم عموماً.

ما سبق قد لا يغيّر حدود الدول الحالية لكنه يبرر وجوب فتح الدولة لنفسها واعتبارها مجرد ولاية في الدولة العالمية الجديدة، ولا حجّة لها إن امتنعت عن ذلك ويجوز لسعاة الدولة العالمية إجبارها على ذلك أي إجبار رأس الهرم في كل دولة والذين هم عصابة من الناس لا تساوي شيئاً بالنسبة لعدد السكان عموماً في تلك الدولة ويريدون المحافظة على نهبهم ومصالحهم الخاصة عبر اتخاذ الناس الذين تحتهم مجرّد عبيداً لهرمهم المتسلّط بالقهر عادةً أو باستعمال الخداع المعزز بعنف الدولة وهيبتها.

فتح الحدود بين الدول كما أن الحدود مفتوحة بين الولايات في الدولة الواحدة أمر نافع للإنسانية من جهات كثيرة، منها حرية الحركة في الأرض

وهو حقّ إنساني أصيل فإن الأرض لكل الناس على السواء وليس لأحد حق فيها أكثر من الآخر فإن كل مَن على الأرض اليوم جاءوا قبل بضعة سنوات أطفال عرايا وسيذهبون بعد سنوات إلى المقابر عرايا، فليس لأحد حق أصيل لا بخلق الأرض ولا بامتلاكها، والكل سواسية في هذا الجانب. ثم التعاون بين الدول تحت إشراف الحكومة العليا الفيدرالية سيكون أيسر والعقبات أقلّ ومصلحة الإنسانية هي الهدف الأكبر.

٣-نماذج فاشلة للتوحيد: المَلَكية والعقيدة.

عبر التاريخ المعروف كله، وإلى اليوم، وضع الناس نماذج فاشلة حاولوا فيها توحيد الناس جميعاً في دولة واحدة. ولا تزال أحلام الكثير تتعلّق بهذا ويعتقدون بأنه في المستقبل سيحصل هذا بشكل ما. وكلها نماذج فشلت ويمكن جمعها تحت نوعين أساسيين، المَلَكية والعقيدة.

أما المَلَكية، فسواء كانت عائلية أو عسكرية، فقد ظهر الكثير منها عبر التاريخ وحاولوا السعي لجعل العالم كله تحت حكم الملك الواحد، وفكرتهم أن يخضعوا خضوعاً مطلقاً للملك داخل الدولة على أمل أن يسعى بجنوده ودعاته لضم جميع أجزاء العالَم تحت حكمه. قراء التاريخ يعرفون أمثلة ذلك ولن نطوّل بذكرهم. وانتهى مصير هؤلاء إما إلى الرضا بالتملّك والسيطرة على بقعة محددة

وهو الباقي إلى الآن في الأنظمة الملكية العائلية والعسكرية، وإما إلى الانحسار بل والدمار كما حدث للدولة العثمانية مثلاً ودول أوروبية استعمارية أخرى كثيرة. يستحيل جمع الناس كلهم بالعنف الملكي، وستتآكل هذه الدول من الداخل فضلاً عن هدمها من الخارج. فهذا نموذج فاشل مطلق الفشل والتاريخ كله يشهد به والواقع مثله يشهد. لذلك ينبغي على كل مَن يحلم بأن ملكاً ما سيظهر، من السماء أو من الأرض، ويعملون على صنع ملكية جديدة ستنجح بما فشلت به كل الملكيات السابقة والحالية، ينبغي على هؤلاء إلغاء هذا الوهم من عقولهم والبحث عن نموذج جديد.

أما العقيدة، فسواء كانت دينية أو ذهنية، كذلك كانت ولا زالت في نفوس الكثير من البشر أوهام تتعلّق بإمكان توحيد الناس في أمّة واحدة بناء على العقيدة الصحيحة والذهنية. وهذا لم يحدث في الماضي حتى حين كان أهمّ أصحاب بل أصحاب العقيدة أنفسهم على الأرض ولن يحدث الآن ولا في المستقبل، بل كل تلك الجماعات العقدية لم تستطع أن تمنع الانشقاقات والتحزبات داخل فرقتهم نفسها، فضلاً عن قدرتهم على ضمّ البشرية كلها على اختلافها تحتها. فهذا أيضاً نموذج فاشل فشلاً ذريعاً وأوهام توحيد الناس تحت دين واحد أو مذهب واحد أو عقيدة واحدة كلها باءت بالفشل وأوّل فشلها جاء من أصحابها أنفسهم فضلاً عن غيرهم. فهذا الأمر أيضاً منتهي.

ولابد على هؤلاء الكفّ عن اعتبار العقيدة الدينية والذهنية الخاصة كالماركسية مثلاً وسيلة لجمع الناس في دولة واحدة، ولابد من البحث عن نموذج جديد.

٤-النموذج الجديد: الديمقراطية العالية.

الديمقراطية هي الشيء الوحيد الذي يمكن أن يجمع مختلف أصناف الناس، كما هو مشهود اليوم في الدول الديمقراطية التي تحافظ على فردية الفرد وتميّز الجماعات العرقية واللغوية والدينية والسياسية مع التوحيد بينهم في النظام السياسي العام المسالم والذي يعطي للمجتمع فرصة التصويت على الأمور مع حفظ حقوق وحريات أساسية بعيدة عن تدخّل الدولة والأفراد معاً. فالنظام الديمقراطي مع كل عيوبه هو أحسن ما يمكن للبشرية إيجاده والعمل به. ولعل أهم عيوب الديمقراطية يرجع ليس إلى الديمقراطية، بل يرجع إلى أن الناس لا يفهمون ويعملون بما فيه الكفاية بالفكرة الديمقراطية، بسبب وجود أوهام الملكية والعقيدة لديهم، أو بسبب عدم مشاركتهم في العملية الديمقراطية بناء على نظريات تآمر باطلة جزماً وغير ذلك من أوهام. الفكرة الديمقراطية بسيطة وواضحة، مبنية على الفرد والمساواة بين الأفراد في الصوت السياسي، مع حفظ أهمّ مميزات الفرد له وحريته في التعبير عن نفسه والمشاركة في صنع

قرارات مجتمعه. لا يوجد في الديمقراطية وجوب الاعتقاد بملك واحد أيا كان، ولا قهر النفس للخضوع والخنوع، ولا محق المميزات الفردية والجماعية، ولا وجوب الاعتقاد بعقيدة ما وراء الطبيعة ولا بفكرة فلسفية محددة خاصة كنظريات المنظّرين الصعبة والمستصعبة والتي يختلف فيها أصحابها قبل غيرهم. كلنا يمارس الديمقراطية في جوهرها مع أهلنا وأصحابنا حين نختار حتى أبسط شيء في يومنا، مثل اختيار المطعم الذي نذهب إليه أو كيف ننظم بيتنا وندفع فواتيرنا بناء على الاتفاق. طبعاً يتعقد الأمر كلما تعقّد النظام، لكن الفكرة الجوهرية واحدة. وهي الفكرة الوحيدة التي أثبتت أنها كلما ظهرت كلما نفعت، وكلما انحسرت كلما دخل الناس في الإشكالات بل المعضلات بل الهلكات.

إذن يكفي لجعل الديمقراطية العالمية هي الفكرة الجديدة لجمع الأقوام والأمم فيها بدلاً من الملكية أو العقيدة، وبدلاً من اليأس من إيجاد اتحاد أعظم لـ ١٩٥ وهو أمر أيسر من إيجاد اتحاد لثلاثة آلاف مقاطعة في دولة واحدة من ناحية العدد على الأقلّ، فيكفي لجعلها هي الفكرة الموجهة الجديدة للناس على مستوى العالم أنها الفكرة الوحيدة التي أثبتت جدواها في الجمع السلمي مع حفظ الحريات الفردية داخل الدولة الواحدة فمن جهة، من جهة أخرى هي الفكرة الجديدة التي لم تطبّق بعد على مستوى العالَم بينما الملكية

والعقيدة واليأس من التوحيد كلها تم تطبيقها ولا تزال تطبّق إلى اليوم وهي أفكار فاشلة جزماً ويقيناً باليقين العقلي والحسّي معاً.

٥- كيف يبدأ إنشاء الديمقراطية العالمية؟

رأيي هو التالي: لابد من البدء بتوحيد القارّة الأمريكية، بقيادة الدولة الأمريكية وبعث العمل منها. السبب هو أن القارّة الأمريكية منفصلة عن بقية القارات، وَباستثناء كندا التي لها ارتباط ضعيف بالملكية البريطانية والذي تستطيع فكّه بكل يسر بدون أن تتأثّر في شيء كما فكّت جزر كاريبية صغيرة قبل أشهر ارتباطها بالملكية البريطانية ولم يحدث لها شيء ولن تحدث حروب انجليزية لجبر كندا مثلاً على البقاء تابعة للملكية البريطانية فهذا مستحيل من جمع الوجوه، فباستثناء كندا الذي هذا حاله والمرتبطة بخيط رفيع جداً بالملكية مع كونها ديقمراطية حتى النخاع من بقية الوجوه، بقية الدول في القارة الأمريكية كلها ديمقراطية لا تعرف ملكية لا عائلية ولا عسكرية، مع تفاوت طبعاً بينها في هذا ومع وجود إشكالات في بعض الدول خصوصاً في ما تحت المكسيك. فأنقى منطقة على الأرض اليوم من حيث مبدأ الديمقراطية والجامعة في ذاتها لأصناف الأمم كلهم إذ التعددية عالية في كندا وأمريكا والمكسيك فما دونها وفيهم من كل دول الأرض بل أصلاً

سكان هذه الدول هم خليط من جميع دول الأرض وقارات آسيا وأوروبا وأفريقيا. فإذا كانت حركة توحيد العالَم في دولة ديمقراطية واحدة ممكنة فلابد من إثبات ذلك أولاً في القارة الأمريكية من كندا إلى البرازيل، والتي تضمّ ٣٥ دولة، أكبرها أمريكا والبرازيل.

ثم أمر ثاني، هو أن اللغات الثلاثة الكبرى في القارة كلها هي الانجليزية والاسبانية والبرتغالية، وتوجد لغات أقليات بعد ذلك، وهذا عدد معقول جداً ويمكن إنشاء نظام عام يراعي هذه اللغات الثلاثة بشكل رئيس بسهولة نسبية، خلافاً مثلاً للاتحاد الضعيف الواهي الأوروبي الذي فيه لغات كثيرة جداً وكل دولة منها لها لغتها الخاصة تقريباً. المنطقة الوحيدة التي تنافس القارة الأمريكية في وحدة اللغة هي المنطقة العربية والبلدان الإسلامية حسب السكان فإن العربية يمكن أن تكون لغة تجمع الناس من أندونيسيا إلى المغرب بحكم كونها لغة الإسلام، لكن لا تكفي اللغة لتوحيد أحد فإن الملكيات والعقيدة في هذه الدول لا تزال هي المبدأ الحاكم وهذا مبدأ مفرّق لا مجمّع ومبدد لا موحّد.

عامل ثالث هو الدين، فإن الدين في القارة الأمريكية غير مؤسسي بشكل عام، يعني لا توجد سلطة سياسية للأديان في هذه القارة. وهذا أمر عظيم

ونافع جداً للتوحيد. خلافاً مثلاً للدول التي فيها ديمقراطية من جهة لكن فيها ملكيات محدودة وللدولة دين رسمي كما في القارات الأخرى.

عامل رابع هو الحرب، فإنه لا تكاد توجد أحقاد الحروب في القارة الأمريكية، نعم توجد بعض الأمور حدثت في الماضي كما بين أمريكا وكندا حيث حاولت أمريكا احتلال كندا مرّتين وكما بين أمريكا والمكسيك حيث وصلت أمريكا إلى عاصمة المكسيك في القرن التاسع عشر في الحرب المعروفة التي أسفرت عن صيرورة كاليفورنيا وغيرها أراضي أمريكية، وكذلك بعض الأمور الأخرى التي مهما كانت سيئة فإنها لا تبلغ شيئاً بالنسبة للأحقاد العريقة الراسخة ما بين الدول الأخرى في العالَم بشكل عام، خصوصاً الكبرى منها. فأحقاد الحروب أقلّ بكثير في القارة الأمريكية، والتعاون الآن قائم مثلاً ما بين أمريكا وكندا والمكسيك وبينهم اتفاقات تجارية مهمة وصلات عميقة بالرغم من تلك الأحداث العنيفة الماضية.

هذه بعض الإشارات إلى أهمّ ما يجعل القارة الأمريكية هي مسرح تطبيق الخطوة القادمة لتقدّم الإنسانية. فإن نجحت القارة الأمريكية، فهناك أمل للإنسانية. وإن فشلت الآن فسيستمر الحال على ما هو عليه ولا ندري ما الذي يمكن أن يوحّد الناس بعد ذلك ويأخذ بيد الـ١٩٥ دولة إلى الدرجة الأعلى من التوحيد السياسي.

ثم أرى لهذا الأمر فوائد جمّة على مستوى القارة الأمريكية ذاتها غير تقدّم الإنسانية في السياسة والكرامة. منها فائدة القوّة العظمى الاقتصادية والسياسية على مستوى العالَم، فإن توحيد الـ٣٥ دولة الأمريكية في نظام واحد جامع، يعني أنه لن يوجد مثيل لها في الأرض، فإذا كانت أمريكا وحدها لها الصدارة في الأرض اليوم وهي منفردة فما ظنّك إذا انضمّ إليها بقية الـ٣٤ دولة والتي من ضمنها كندا والمكسيك والبرازيل التي كل واحدة منها لها ثقلها. فائدة أخرى، سيتم إنهاء الخلافات وشفاء الجروح والحلّ أثر الصدمات القديمة على نفسيات الكثير من شعوب هذه المنطقة خصوصاً في أمريكا اللاتينية والذين عانوا ما عانوه بسبب الاستعمار والاستحقار والاستضعاف، فهؤلاء كانت لهم حضارة عظيمة وهوية عالية تدمّرت بسبب الاستعمار الأوروبي فصاروا يشعرون بأزمة هوية جارحة لا تزال مستمرة إلى اليوم، فإذا حصل التوحيد السياسي الذي ندعو إليه فستوجد حضارة أعظم ورسالة أكبر لهذه القارة يشارك فيها جميع أعضائها بدلاً من الانزواء العدمي والعيش الفارغ على مستوى تقدّم الحضارة الذي يعيشه الكثير منهم في هذه اللحظة. ومنها فائدة تحوّل الكثير جداً من مناطق القارة إلى وجهات سياحية آمنة بدلاً من الوضع الحاصل الآن والذي بسبب الكثير من المشاكل السياسية ونفوذ العصابات تشوهت سمعتهم وخافهم الكثير من الناس، فإن الدولة الجديدة الجامعة ستمكّن

من حلّ هذه المشاكل بالكلية أو إلى حد كبير جداً يجعل أثرها ليس بذاك الخطر على الاقتصاد والسياحة والسمعة السياسية.

حسناً، كيف سيبدأ التوحيد؟ ينبغي أن يبدأ بقيادة أمريكا، لأنها الأقوى والأثرى والأكثر عراقة ورسوخاً في الديمقراطية وبُعداً عن الملكية والعقيدة وفيها النظام والتعددية بأعلى درجة على أصعدة كثيرة جداً، والأهمّ من كل ذلك هو أن مشروع توحيد العالَم يحتاج إلى قوّة ضاربة وأمريكا تملك أكثر من ٧٠٠ منطقة عسكرية تخصّها موزعة في بلدان العالَم، وهذا ما يجعل قوّتها العسكرية تشبه قوّة الدولة الواحدة فيما بين ولاياتها حتى تجمعها وتضبطها وتستطيع حلّ أمورها، فلا كندا ولا المكسيك ولا ما دونهما من باب أولى لديه هذا الإيمان بالحرية داخلاً والتوسع الديمقراطي مع النظام الفيدرالي القوي والضابط للأوضاع مع الرسوخ في حرية التعبير والفردية، وبالتأكيد ولا واحد من هؤلاء لديه القوة العسكرية الضرورية لحمل رسالة تقدّم الإنسانية السياسي على مستوى العالَم. فبغض النظر عن الماضي، ما نتحدّث عنه الآن هو أمر مستقبلي جديد، أسسه موجودة في أمريكا، لكن تفعيله لا يزال أمراً غير حاصل. فلا يقال "لكن أمريكا فعلت وفعلت" في الماضي، فكلامنا عن المستقبل، وما حدث في الماضي هو الذي جعل بالإمكان لأمريكا أن تنشر

أكثر جيشها في أكثر من ٧٠٠ منطقة في الأرض، والذي هو البداية المحتملة لإنشاء الجمهورية الديمقراطية العالمية.

فكما أراه، لابد من أن تبدأ أمريكا بضمّ المكسيك وكندا، ثم جعل المكسيك وجه العملية التوحيدية في باقي دول أمريكا اللاتينية، ثم حين تتحد القارة الأمريكية فيدرالياً لفترة. يتم الانتقال إلى الخطوة الثانية التي هي جذب أكبر عدد ممكن من دول قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا إلى الاتحاد الأمريكي الأعلى، جذبهم بالسلم وطوعاً. ثم بعد فترة وحين يتبيّن أنه لا توجد دول أخرى تريد طوعاً الدخول في الاتحاد العالمي الديمقراطي، تبدأ فترة الحرب لكسر رؤوس سلطات تلك الدول المعادية لتقدّم الإنسانية سياسياً، ولن تكون هذه الدول إلا دول عنيفة قاهرة لشعوبها حتماً وإن لم تكن كذلك فهي دول قامت حدودها على العنف والاعتباط كما بينا من قبل، وبهذين الوجهين يكون من حقّ الاتحاد الأمريكي العالمي إعلان الحرب عليهم لتغيير حكومتهم الحالية واستبدالها بنخبة من نفس تلك الأمّة لكن ممن هاجر إلى القارة الأمريكية.

فلابد من إنشاء معاهد خاصة لتدريب وإنشاء جيل من الحكام لجميع تلك الدول الرافضة للانضمام الطوعي للدولة العالمية الجديدة. ويتم إنشاء حكومة ذات هيكل وتنظيم وهي في المهجر بعد. ثم لمّا يتم إزالة رأس السلطة في الدول

المعادية يتم وضع هذه الحكومة محلّها كبديل حتى لا تنفلت الأوضاع وتنضبط الأمور، فلا يتم وضع إلا أناس من نفس عرق وقومية تلك الأمّة ويتم تشكيل الحكومة بنحو تمثّل فيه جميع أطياف الأغلبية في الدولة المعادية حتى تمثّل الناس ولا تكون غريبة عنهم، ثم بعد فترة من نشر مؤسسات الديمقراطية في تلك الدولة يتم إعلان الانتخابات العامّة وتصبح الحكومة التي جاءت من المهجر مجرّد حزب سياسي مثل بقية الأحزاب ويجب تركها ولو خسرت الانتخابات الحرة النزيهة، مع صيرورة تلك الدولة جزءاً في الاتحاد العالمي الفيدرالي للدول كلها.

الخلاصة: الدولة الأمريكية هي قلب الدولة العالمية الجديدة، فمنها البداية. ثم سيأتي دور المكسيك وكندا. ثم سيأتي دور بقية دول أمريكا اللاتينية بدءاً من البرازيل. فإن اتحدت القارة الأمريكية باتحاد فيدرالي ديمقراطي، ستصبح أقوى دولة قائمة على الحرية والاختيار في الأرض بل في التاريخ كله. هذه الخطوة الأولى.

الخطوة الثانية الضمّ السلمي للدول الراغبة في الانضمام للدولة الجديدة وتحوّلها إلى ولاية في الدولة الجديدة.

الخطوة الثالثة والأخيرة الضمّ القهري للدول غير الراغبة بالانضمام عبر إزالة حكوماتها الرافضة ووضع حكومة من نفس القوم من الديمقراطيين حتى يتم بثّ الفكرة الديمقراطية وتفعيلها في تلك الدولة.

ويمكن تسمية هذا الاتحاد الأعظم بالأمّة. فالأمّة الإنسانية مكوّنة من الدول الحالية، والدول الحالية مكونة من ولايات، وهكذا نزولاً إلى الفرد. فالفرد بداية الأمّة، والأمّية نهاية اجتماع الناس في وحدة عليا.

صيرورة الناس أمّة واحدة عبر الوسيلة الاختيارية الديمقراطية القانونية هي الدرجة القادمة في تطور الإنسانية.